

E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.5/2023/7
1 December 2023
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة النقل واللوجستيات
الدورة الرابعة والعشرون
القاهرة، 10-11 كانون الثاني/يناير 2024

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

حلقة نقاش: تمويل السلامة المرورية

موجز

تقدّم الأمانة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) هذه الوثيقة كورقة خلفية لإثراء حلقة النقاش التي تعقدها لجنة النقل واللوجستيات التابعة للإسكوا في دورتها الرابعة والعشرين حول تمويل السلامة المرورية.

وممثلو وممثلات الدول الأعضاء مدعوون إلى المشاركة الفعالة في حلقة النقاش، ولجنة النقل واللوجستيات مدعوة إلى الاطلاع على هذه الوثيقة وتقديم الملاحظات والمقترحات بشأنها.

2301998A

-2-

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	7-1 مقدمة
		<u>الفصل</u>
4	8 أولاً- أهداف حلقة النقاش
4	9 ثانياً- المشاركة
5	10 ثالثاً- المخرجات المتوقعة من حلقة النقاش
5	11 رابعاً- مكان وموعد انعقاد حلقة النقاش

مقدمة

1- تُسبب الصدمات المرورية ما يقارب 1.35 مليون حالة وفاة في السنة على مستوى العالم، وما يقدر بنحو 50 مليون إصابة جسدية. وهي تُعتبر السبب الرئيسي للوفاة في الفئة العمرية بين خمس سنوات و29 سنة. وتقع نسبة 93 في المائة من وفيات صدمات المرور في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، لتزيد بكلفتها الباهظة من العبء التنموي الذي تعاني منه هذه البلدان، حيث يقدر البنك الدولي أن الكلفة الاقتصادية الناجمة عن صدمات المرور في هذه البلدان تعادل، في المتوسط، 6 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي⁽¹⁾.

2- وإدراكاً لأهمية قضية الصدمات المرورية والحاجة إلى العمل على حلها، أعلنت حكومات دول العالم بالإجماع، من خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 74/299 المؤرخ 2 أيلول/سبتمبر 2020، عقداً ثانياً للعمل من أجل السلامة المرورية للفترة 2020-2030، بهدف خفض عدد الوفيات والإصابات على الطرق بنسبة لا تقل عن 50 في المائة خلال تلك الفترة⁽²⁾. وتعاونت اللجان الإقليمية الخمس للأمم المتحدة مع منظمة الصحة العالمية لإعداد خطة عمل للعقد كإطار مرجعي لإلهام الحكومات الوطنية والمحلية وسائر الجهات المعنية التي يمكنها التأثير في ملف السلامة المرورية (كالمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والجهات المانحة، وقادة المجتمع والقادة الشباب، وبقية الأطراف المعنية) أثناء قيامها بوضع خطط العمل والأهداف الوطنية والمحلية لعقد العمل.

3- ودعا قرار الجمعية العامة 74/299 الدول الأعضاء، في توصيته رقم 38، إلى "زيادة الاستثمار في السلامة على الطرق على جميع المستويات، بما في ذلك رصد ميزانيات مخصصة مناسبة لتنفيذ تحسينات على صعيد المؤسسات والبنى التحتية من أجل السلامة على الطرق".

4- وأكدت الخطة العالمية لعقد العمل على المسؤولية الرئيسية للحكومات في تحقيق سلامة المواطنين، وإعلاء الأولوية السياسية للسلامة المرورية، والاعتراف بها كقيمة عالية للنفع العام. وأكدت أيضاً أن المؤثر البالغ الأهمية للإرادة السياسية في هذا المجال يتمثل في مستوى التمويل المخصص لتحسين السلامة المرورية عبر القطاعات على المستوى الوطني.

5- وقدّرت الوثيقة التحضيرية لإنشاء صندوق الأمم المتحدة للسلامة على الطرق أن تحقيق أهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في مجال السلامة المرورية (المقصدان 3-6 و11-2) يستلزم تمويلاً إضافياً بحدود 260 مليار دولار خلال عشر سنوات لتنفيذ برامج مستقلة من أجل تحسين السلامة المرورية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، على صعد تحسين البنى التحتية، وتطبيق القانون، وتنفيذ حملات التوعية لتحسين سلوك مستخدمي الطرق. وإذ تقرّ الوثيقة التحضيرية بحجم التحدي الذي يطرحه هذا التمويل الإضافي على ميزانيات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، فإنها تؤكد على الضرورة الملحة لتعاون الجهات المانحة الدولية من أجل تقديم إعانات بحدود 770 مليون دولار سنوياً لتحفيز وتعزيز القدرات الوطنية اللازمة لهذا الشأن، والمساعدة على كشف وتفعيل الموارد الوطنية المستدامة اللازمة لتحسين السلامة المرورية.

(1) World Bank Blogs, [Private investment in road safety can save lives](#), 2022

(2) Global Alliance of NGOs for Road Safety, [UN Resolution on Improving Global Road Safety](#)

-4-

6- وفي إطار التحضير لاجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى حول السلامة المرورية في نيويورك يومي 30 حزيران/يونيو و 1 تموز/يوليو 2022، نظّم رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعاً نوعياً في مقر الأمم المتحدة بتاريخ 3 كانون الأول/ديسمبر 2021 لبحث شؤون تمويل السلامة المرورية. وسلّطت النقاشات الضوء على المصادر المحتملة للإيرادات المحلية لتعزيز السلامة المرورية، مثل الضرائب على الوقود، والتأمين على المركبات، وجمارك المركبات، وتراخيص التسجيل، ومخالفات السرعة. وعلى المستوى الدولي، يمكن أن تشمل الخيارات موارد القطاع الخاص، والأنشطة الخيرية، والتبرعات، والسندات الخضراء، ومقايضة القروض بتمويل مشاريع لتحسين البيئة⁽³⁾.

7- وفي هذا السياق، وضمن أنشطة المشروع الممول من قبل صندوق الأمم المتحدة للسلامة المرورية حول "تعزيز التدخلات القائمة على الأدلة لتحسين السلامة المرورية في المنطقة العربية من خلال زيادة فعالية وموثوقية جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها"، تنظّم الإسكوا، بمشاركة البنك الإسلامي للتنمية وبالتعاون مع البنك الدولي، حلقة نقاش حول تمويل السلامة المرورية ضمن فعاليات الدورة الرابعة والعشرين للجنة النقل واللوجستيات في الإسكوا، والتي تُعقد في القاهرة يومي 10 و 11 كانون الثاني/يناير 2024، بمشاركة كبار المسؤولين المعنيين بتطوير النقل البري الآمن والمستدام في وزارات النقل في الدول العربية.

أولاً- أهداف حلقة النقاش

8- تهدف حلقة النقاش إلى ما يلي:

- إظهار التكامل في أدوار تمويل السلامة المرورية بين الجهات المانحة الدولية والجهات الوطنية المعنية بتطوير النقل البري الآمن والمستدام.
- تبادل الخبرات والدروس حول تجارب بلدان المنطقة العربية في إدارة تمويل السلامة المرورية.
- المساعدة في كشف الفرص المتاحة على الصعد الوطنية لتوفير تمويل مستدام للسلامة المرورية.
- عرض الممارسات المثلى لتمويل السلامة المرورية على الصعيدين العالمي والإقليمي.

ثانياً- المشاركة

9- سيشارك في حلقة النقاش:

- خبراء من الإسكوا والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي.
- ممثلون/ممثلات رفيعو/رفيات المستوى عن وزارات النقل في الدول العربية، والمعنيون/المعنيات بتخطيط وإدارة النقل البري الآمن والمستدام.

ثالثاً- المخرجات المتوقعة من حلقة النقاش

10- ستساهم النقاشات في التأسيس لإعداد دليل إرشادي حول التمويل المستدام للسلامة المرورية في الدول العربية، بالتعاون بين الإسكوا والبنك الإسلامي للتنمية.

رابعاً- مكان وموعد انعقاد حلقة النقاش

11- تُعقد حلقة النقاش ضمن أعمال الدورة الرابعة والعشرين للجنة النقل واللوجستيات التابعة للإسكوا في مدينة القاهرة، في مكان يحدّد لاحقاً، وذلك بعد ظهر الأربعاء في 10 كانون الثاني/يناير 2024 وصباح الخميس في 11 كانون الثاني/يناير 2024.
